

مركز تكامل للدراسات والابحاث

دراسات محكمة

ملاحم الدبلوماسية المغربية خلال

جائحة كوفيد-19

عبد الفتاح البلعمشي

أستاذ العلاقات الدولية والقانون الدولي

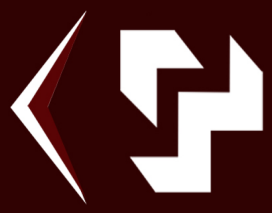
بجامعة القاضي عياض بمراكش

All rights  
reserved



جميع الحقوق  
محفوظة

مركز تكامل للدراسات و الأبحاث  
TAKAMUL centre for Interdisciplinary Research and Studies



### مقدمة

تعتمد السياسة الخارجية لكل دولة على أسلوب خاص بها، كون هذا المجال من المجالات السيادية التي تباشر أساسا ما تضعه الدول من تصورات وبرامج، وتختار من خلاله العمل على تحقيق أهداف المصلحة الوطنية، وهو مجال للتدافع داخل المنظومة الدولية، وفي محيطها الإقليمي والدولي، على أساس ما يخوله لها الدستور والقوانين الداخلية، والتوازنات السياسية التي تشير بالضرورة إلى جهة اتخاذ القرار الخارجي، ومن يمتلك السلطة في هذا الباب، وتحدد جهة تنفيذ هذا القرار، وكيفية صنعه، وصيغ تنفيذه وأولوياته..

وفي هذا الإطار، يحدد دستور المملكة المغربية لسنة 2011 من خلال تصديره، التوجهات الكبرى للفعل الدولي للمغرب، وأولويات التفاعل الدولي للمملكة، كما تحدد الفصول 42 و49 و55 من هذا الدستور الصلاحيات التي يتمتع بها الملك في هذا المجال بصفته صانع القرار.

إن القول باستقلالية النظام السياسي في اختيار التوجه الذي يرتضيه في الفعل الدولي، وما يتطلبه ذلك من اختيار التحالفات والسياسات والمواقف، لا يعني بالضرورة عدم التقيد الضمني بالحالة العامة التي تمثلها "التوازنات الدولية" عند ممارسة القرار في السياسة الخارجية، فلكل سياسة نتائج وآثار معينة، وبالتالي فالقيد الأساسي -غير المباشر- هو تحمل تبعات هذه السياسات عند ربطها بالفعل والتفاعل مع المحيط الدولي القائم.

وعموما فالهامش المتاح لكل دولة في إنتاج وصناعة سياستها الخارجية انطلاقا من برنامجها السياسي، والاقتصادي، والحضاري، والمؤسسي داخل المنظمات الدولية الحكومية، مقترن بالحرية، ويظل من صميم السلطان الداخلي للدولة.

بمعنى أن السياسة الخارجية الذكية والناجحة هي التي تضع خطتها بمراعاة ميزان القوى الدولي لحظة اتخاذ القرار، وقراءة الواقع بمنهجية تضمن التفاعل المنتج، وهي بناء على ذلك ملزمة بوضع استراتيجيات تعتمد على الاستشراف والاستباق، وغيرهما من الآليات العلمية التي توفرها مناهج الدراسات الاستراتيجية في مجال العلاقات الدولية.

وبالتالي فتتحرك دبلوماسية الدولة اتجاه غيرها من الدول أو المنظمات الدولية وأشخاص القانون الدولي العام، هي مسألة معقدة، ولكنها مصدر من مصادر تموقع الدولة في المحيط الدولي، عبر ما تتوفر عليه من مؤهلات، وما تصنعه من إمكانات وفرص، لتعزيز حضورها وإشعاعها، وكذا بما توفره من جاذبية للشراكة والتعاون الدوليين...وعليه فهناك ارتباط وثيق بين صنع القرار في السياسة الخارجية، والظروف المحيطة به، التي يجسدها الواقع، وطبيعة النظام الدولي القائم، وكذا التوازنات الدولية الحاصلة أثناء اتخاذ هذا القرار.

وفي زمن جائحة وأزمة كوفيد-19 المقترنة بفيروس "كورونا" الحيواني المصدر-كما أوضحت ذلك منظمة الصحة العالمية من خلال مكتبها الإقليمي لشرق المتوسط-تساءل العديد من الباحثين والخبراء والمختصين حول مستقبل العلاقات الدولية في هذه المرحلة، وحول طبيعة النظام الدولي، ومدى صموده أمام التداعيات التي تخلفها وستخلفها هذه الجائحة.

ويظهر أن تداعيات هذه الجائحة بدأت تصنف كإحدى أكبر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العالم، تستقيم مقارنتها بأسوأ الانتكاسات التاريخية وربما أعنف، وفي هذا السياق، وصفتها المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي FIM، والبنك العالمي BM ب"الركود العميق" حيث اعتبرت أن الوضعية الاقتصادية لحد الآن غير مسبوقه منذ الحرب العالمية الثانية، وهو ذات الأمر الذي دفع الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة في 10 يونيو 2020 بنعتها على أنها "صدمة اقتصادية لا مثيل لها تهدد آمال ومكاسب التنمية".



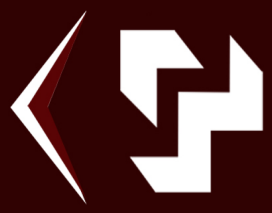
## جائحة كوفيد-19

وإن كان من المبكر وضع تقييم دقيق ونهائي للخسائر التي ستخلفها هذه "الحرب" الفريدة من نوعها، فوضعية ما يشبه "دمار الحرب" لا يمثلها دائما جيش وسلاح بالمعنى الضيق للمشهد، فقد تكون الطبيعة أشد وأقسى، مثل القصة التي يحكيها التاريخ عن إحراق وتدمير الأسطول الروماني بتوجيه أشعة الشمس وبدون أية مواجهة تذكر.

مما سبق، تظل العديد من التساؤلات مشروعة نظرا لحجم التأثير الواضح والمعلن، ومن ضمنها التساؤل حول السياسات الخارجية للدول، خصوصا أمام الالتباس الذي عرفته منظومة التعاون الدولي، وآليات اشتغال العلاقات الدولية في زمن الجائحة، وأمام انكفاء معظم دول العالم على نفسها في بداية الأمر، وأمام تأخر استنطاق آليات التعاون الدولي والعمل الجماعي المتعارف عليه وغياب فعاليته وفعالته الكاملة والمقنعة في مواجهة الجائحة وتداعياتها.

فكان على الدول أن تجد مخرجا مزدوجا لهذه الوضعية الملتبسة، أولا في مواجهة الجائحة، وثانيا بشأن تقديم إجابات حول المستقبل، وكيفية تديره على المستوى الدولي، ما يطرح تحديات على السياسات الخارجية للدول ونجاحتها في التعاطي مع هذه المرحلة.

وعلى هذا الأساس يمكن قراءة تحرك الدبلوماسية المغربية وتفاعلها خلال أزمة كوفيد-19، انطلاقا من مجموعة من الأحداث والمواقف والمبادرات التي ستفيدنا عند قياس مدى نجاعة وفعالية الأداء الدبلوماسي المغربي في هذه الفترة، ونميز هنا بين المبادرات التي اتخذها الملك بصفته رئيسا للدولة، وتلك التي تدخل في خانة أداء الجهاز الدبلوماسي، ثم الملفات ذات الصلة المباشرة باحتياجات وتدير الجائحة. وعليه، سيتم التطرق لملاحم الدبلوماسية المغربية خلال أزمة كوفيد-19، ببسط عينات من أهم القرارات والأحداث التي ميزتها، ثم تحليلها ضمن واقع السياسة الخارجية المغربية وآفاقها المحتملة، وذلك بناء على الوقائع والمؤشرات التي قد تسعفنا في بلوغ الهدف من خلال هذه الورقة.



المبحث الأول: التدابير والمبادرات النوعية/ الدبلوماسية العامة

### المطلب الأول: اقتراح آلية إفريقية للتنسيق والتعاون في مواجهة كوفيد-19

تم الإعلان عن اقتراح مبادرة إطلاق إطار عمليتي إفريقي للتنسيق والتعاون، وذلك في ذروة انتشار مرض كوفيد-19 في العالم، بعدما أجرى الملك محمد السادس يوم الاثنين 13 أبريل 2020 اتصالات هاتفيتين على التوالي مع رئيس جمهورية الكوت ديفوار "الأسان درامان واتارا"، ورئيس جمهورية السينغال "ماكي سال"، تم الحديث خلالهما عن الهم المشترك في متابعة التطور المتعلق بجائحة "كورونا" وتداعياتها في القارة الإفريقية<sup>1</sup>.

ويروم هذا الاقتراح إطلاق مبادرة لرؤساء الدول الإفريقية، عبارة عن إطار عمليتي يهدف لمواكبة البلدان الإفريقية في مختلف مراحل تدبيرها للجائحة، وتقاسم التجارب والممارسات الجيدة لمواجهة التأثيرات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد-19، وبالنظر إلى مضمون وطبيعة هذا الاقتراح يبرز أنه ينطوي على مجموعة من المميزات التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

أولاً: أنه اقتراح عملي وقابل للتطبيق، حيث أن المغرب راكم العديد من الأطارات الاتفاقية والإدارية والمؤسسية في مجموعة من الدول الإفريقية، وهي كفيلة بأن توفر إطاراً عملياً لتنفيذ هذه المبادرة من الجانب المغربي.

ثانياً: أن المغرب خلال الجائحة طور مجموعة من المنتجات ذات الطبيعة الطبية والصحية المرتبطة بمواجهتها، هذه المنتجات كذلك يمكن أن تكون أداة ووسيلة قابلة عند تأهيل أداؤها، أن تستفيد منها الدول الإفريقية المعنية، خصوصاً في هذه الفترة العصيبة التي تمثلها هذه الأزمة، وفي إطار هذه المبادرة.

ثالثاً: أنها مبادرة تتميز بالحس الإنساني، وهو جانب ظل أساسياً وأصيلاً في البعد الإفريقي للسياسة الخارجية المغربية، ويمكن أن نستحضر بعض الأمثلة في هذا السياق، كإلغاء المغرب ديون جميع الدول الإفريقية الأقل نمواً، خلال قمة إفريقيا-أوروبا التي عقدت بالقاهرة في أبريل من سنة 2000<sup>2</sup>، كما نستحضر المشاركة المكثفة للمغرب في عمليات حفظ السلام في مجموعة من الدول الإفريقية التي عانت أو تعاني من الصراعات والتوترات<sup>3</sup>، بالإضافة إلى توفر المغرب على مجموعة من المنشآت والمؤسسات التي شيدها في مجموعة من البلدان الإفريقية، والتي تكتسي طابعاً إنسانياً وطابعاً اجتماعياً كذلك. وفي مجال المعرفة يمكن الحديث عن استقبال المغرب لعدد من الطلبة الأفارقة، بالخصوص على مستوى التعليم العالي، والبحث العلمي، والتكوين في مجالات مختلفة، والتعامل معهم بأفضلية في هذا المجال، وكلها أمور تنطوي على بعد إنساني ينسجم مع روح المبادرة الجديدة، واستمرارية التوجه العام الذي ظل يطبع علاقة المغرب مع البلدان الإفريقية.

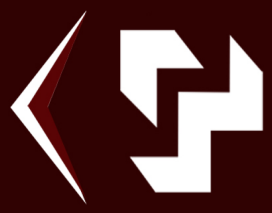
وعملياً، في 14 يونيو 2020 قرر المغرب إرسال مساعدات طبية إلى عدة دول إفريقية، تفعيلاً للإرادة التي أعلن عنها في هذا الصدد، لمواكبة الدول الإفريقية في جهودها لمحاربة جائحة كوفيد-19، وحسب قطاع الخارجية المغربية<sup>4</sup>، فإن هذه المساعدات تتكون من حوالي ثمانية ملايين كمادة، و900 ألف من الأقنعة الواقية، و600 ألف غطاء للرأس، و60 ألف سترة طبية، و30 ألف

<sup>1</sup> - "كوفيد-19 بلاغ للديوان الملكي"، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج 2020/04/23، شوهده في 2020/05/26، في:

<https://www.diplomatie.ma/ar/كوفيد19>

<sup>2</sup> - الإستراتيجية المغربية في إفريقيا: رؤية شاملة ومتكاملة"، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، العدد 28 (غشت 2015)، ص 4.  
<sup>3</sup> - للمزيد انظر: محمد أشلوح، "المشاركة المغربية في عمليات حفظ السلام بإفريقيا.. مظاهرها وقراءة في بعدها الاستراتيجي"، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد 15 (دجنبر 2018).

<sup>4</sup> - "فيروس كورونا: المغرب يعزز حضوره الدبلوماسي في أفريقيا وأوروبا عبر المساعدات الطبية" فرانس 24، 17/06/2020، شوهده في 18/06/2020، في: <https://www.france24.com/ar/20200617-فيروس-كورونا-المغرب-يعزز-حضوره-الدبلوماسي-في-أفريقيا-وأوروبا-عبر-المساعدات-الطبية>



لتر من المطهرات الكحولية، وكذا 75 ألف علبه من "الكوروكين"، و15 ألف علبه من "الأزيتروميسين"، تستهدف 15 بلدا إفريقيا ينتمون إلى جميع جهات القارة.

ويلاحظ أن هذه المبادرة نفذت في ظروف دولية عامة تعرف صعوبة في توفير المواد الطبية، نظرا للضغط الكبير الذي تعرفه هذه المنتجات أمام الارتفاع المهول للطلب عليها، وكون مضمون هذه المساعدات "صنع بالمغرب"، يجعل منها قرارا سياديا، واستجابة للمطالبات الدولية التي عبرت عنها هيئة الأمم المتحدة والوكالات المعنية منذ بداية الأزمة، من خلال حث الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة للدول في أكثر من مناسبة على أن السبيل الفعال لمواجهة كوفيد-19 هو استنطاق كل الوسائل الممكنة للتعاون الدولي.

ومن الجانب "اللوجستيكي" يلاحظ أن المغرب قام بمهمة التوصل لهذه المساعدات المباشرة، عبر تعبئة جسر جوي تابع ل"الخطوط الملكية المغربية" لهذا الغرض، وهو ما شكل نوعا من "الدبلوماسية العامة" بالنسبة للمغرب، بحيث أن القاعدة العامة في تحقيق التعاون الدولي، وإعمال مبدأ "الاعتماد المتبادل" عادة يكون من تصريف المنظمات الدولية، في حين أن هذه المبادرة تأتي من طرف دولة اتجه دول أخرى، بمعنى أنها قرار سيادي، والمعتمد كذلك في هذا الشأن أن تكون مثل هذه المبادرات قادمة من دول الشمال نحو دول الجنوب، وليس جنوب-جنوب كما هو الحال بالنسبة للمثال الذي نحن بصددده، وأخيرا يمكن القول أن هذه المبادرة قدمت خدمات مهمة للملكة المغربية فيما يمكن تسميته بـ"التواصل المؤسسي"، كدولة قادرة على الفعل في هذه الظرفية، وتقديم نفسها كشريك دولي استطاع أن يتفاعل بشكل غير متاح على نطاق واسع لدى العديد من الدول.

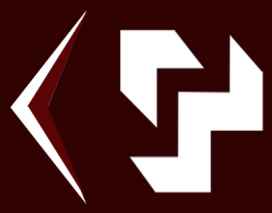
وفي سياق آخر، فإن هذه المبادرة تشكل نموذجا للمبادرات التعاونية التي يمكن التأسيس عليها، كتوجه داعم لتأهيل العمل التشاركي بإفريقيا، والوقوف على أعطاب التعاون الدولي بالنسبة لدول القارة، بالعمل على إصلاحات باتت ضرورية، في هذه الظروف التي يعرف فيها المجتمع الدولي نوعا من الالتباس فيما يتعلق بآلياته الراسخة وأفاق عمله المستقبلية، سواء تعلق الأمر بالإطارات المؤسسية المرتبطة بالتعاون الدولي، والتي تستفيد منها الدول الإفريقية بشكل معين، أو بالمدى الغامض الذي يمكن أن يسترجع فيه الاقتصاد الدولي عافيته، حتى يصير في مستوى التعاطي مع إكراهات هذه القارة التي تعاني من العديد من المشاكل.

### المطلب الثاني: عمل وكالة بيت مال القدس

قامت وكالة بيت مال القدس يوم 25 ماي 2020 بإرسال مساعدات مباشرة للعائلات، وتعزيزات عينية لدعم جاهزية المستشفيات بالقدس الشريف، وذلك لمواجهة التداعيات المحتملة لجائحة "كورونا"، في مبادرة تضامنية وتلقائية، من باب الالتزام الاعتيادي للمملكة المغربية اتجاه مدينة القدس، وضمن عمل وكالة بيت مال القدس فيما يخص مجالات تدخلها، ويلاحظ أن الإعلان عن هذه المبادرة لم يتخذ صبغة بلاغ رسمي أو ما شابه، ولكن الخبر تناقلته وكالات الأنباء ومصادر صحفية وإعلامية من القدس المحتلة، مبرزة الوقع الذي خلفته هذه الالتفاتة على الجهود المحلية في مواجهة الجائحة، وهو ما عبر عنه العديد من الشخصيات المقدسية في تصريحاتهم وتدخلاتهم حولها<sup>5</sup>.

وفي هذا الإطار قدمت الوكالة دعما لجهود القطاع الصحي بالقدس الشريف والرفع من جاهزيته، بإمدادات عينية تمثلت في أدوات وقائية، وكمامات، وألبسة، ومواد تعقيم، ومستلزمات خاصة بأقسام الطوارئ والعزل والحجر الصحي. وفي إطار الدعم

<sup>5</sup> - "وكالة بيت مال القدس تقدم دعما عينيا لمستشفيات القدس لدعم جهود القطاع الصحي بالمدينة المحتلة في مواجهة فيروس كورونا" وكالة المغرب العربي للأنباء، 2020/05/25، شوهد في 2020/06/14، في:



المباشرة، اهتمت الوكالة بالمساعدات الإنسانية لعائلات مقدسية بالتزامن مع حالة الطوارئ الصحية بالقدس الشريف، وتوفير معدات خاصة بدعم التعليم عن بعد..

وبالنظر إلى توقيت هذه المبادرة، وما سبقها من إعداد تصور بشأنها منذ 9 مارس 2020 ومراحل تنفيذها، يتضح أن وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس ظلت وفية لأهدافها، وسجلت حضورها في زمن الجائحة الذي تعطلت خلاله العديد من أساليب التعاون الدولي المباشرة وغير المباشرة، فمثل هذه القرارات رغم رمزيها تؤكد استمرارية التوجه العام الذي يحدد محاور الفعل الإستراتيجية لرئاسة لجنة القدس الدائمة وآليات التدخل المتاحة لديها.

إن الحصيلة التي تحققت للمغرب في دعم كفاح الشعب الفلسطيني والحفاظ على هويته ووجوده منذ البدء، يمثلها التعاطي مع القضية الفلسطينية كأحد الملفات الأساسية التي يباشرها بقدر مهم من الالتزام، بما في ذلك إنشاء لجنة القدس طبقا للقرار رقم 6/1- الصادر عن المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء الخارجية الذي عقد بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، سنة 1975 خلال الفترة من 12 إلى 15 يونيو.

ثم إحداث وكالة بيت مال القدس، سنة 1995 بمبادرة من الملك الراحل الحسن الثاني بمدينة (إفران) خلال الاجتماع الخامس للجنة القدس، وتقديم فكرة إنشائها إلى مؤتمر وزراء الخارجية الثالث والعشرين المنعقد في "كوناكري" بجمهورية غينيا بنفس السنة، حيث تمت الموافقة على نظامها الأساسي لتتمتع بعد ذلك بالصفة القانونية النهائية عند تعيين أول مدير لها، وإعلان انطلاق نشاطها رسميا في 30 يونيو 1998. وقد عقدت الوكالة أول اجتماع لها يوم 14 فبراير 2000 تحت رعاية الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس، بحضور الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي<sup>6</sup>.

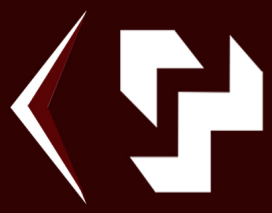
ومنذ ذلك الحين شكلت وكالة بيت مال القدس إطارا عمليا، يجسد جزء من الأدوار التي يريها ويديرها المغرب في خدمة القدس الشريف، خصوصا ما يتعلق بمبادرات القرب، وتحقيق الأهداف المتمثلة في إنقاذ مدينة القدس الشريف، وتقديم العون للسكان الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية في المدينة المقدسية، والحفاظ على المسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسية الأخرى في المدينة وتراثها الحضاري والديني والعمراني.

وتعتبر الوكالة واجهة تنضاف إلى العمل الذي تقوم به الدبلوماسية المغربية في العديد من المواقف التاريخية الثابتة اتجاه القضية الفلسطينية، والتي تتطابق مع المواقف الوطنية الأخرى لفعاليات المجتمع، ونخبه السياسية والفكرية والمدنية، بما فيها فعاليات وروافد الدبلوماسية الموازية، الشعبية منها والحزبية والأكاديمية والبرلمانية وغيرها.

### المطلب الثالث: ندوة هيئة الأمم المتحدة حول أدوار الدين في التعبئة والتسامح

من الأحداث الدبلوماسية التي طبعت مشاركة المغرب في النقاش الدولي حول مواجهة جائحة كوفيد-19، نذكر الاجتماع الذي دعت إليه البعثة المغربية الدائمة لدى هيئة الأمم المتحدة، يوم الثلاثاء 12 ماي 2020، لاستنطاق دور الدين في مواجهة الجائحة، حضره الأمين العام للهيئة "أنطونيو غوتيريس"، ورئيس الجمعية العامة للهيئة تجاني محمد "باندي"، و"ميغيل أنخيل موراتينوس" الممثل السامي للأمم المتحدة لتحالف الحضارات، علاوة على السفير المغربي رشاد هلال، كما ضم زعماء مسلمين

<sup>6</sup> - اللجان الدائمة"، منظمة التعاون الإسلامي، شوهدي في 2020/06/12، في:



ويهود ومسيحيين.. بهذه المناسبة شدد الأمين العام للأمم المتحدة على الدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به الزعماء الدينيون للحد من الأضرار الناجمة عن كوفيد-19<sup>7</sup>.

وبالإضافة إلى أهمية المواضيع التي أثرت في هذا الاجتماع الذي عقد بتقنية "الفيديو" والذي تطرق إلى استدعاء البعد الديني في خدمة المجتمعات، ودور رجال الدين في فترة الأزمات، ودعوتهم إلى استثمار سلطتهم الرمزية والمعنوية في مواجهة تداعيات الجائحة، والمساهمة من موقعهم في خدمة السلام والتسامح وحقوق الإنسان ونبذ العنف<sup>8</sup>...

شكل هذا اللقاء مناسبة لإشعاع المملكة في محيطها الدولي بشكل عملي و متميز، وشكل فرصة لتكريس دور المملكة كدولة داعمة للحوار والتعايش بين الأديان والثقافات والحضارات، وهي مواضيع برزت بطرق وكيفيات متعددة في الأداء الدبلوماسي للمغرب، من خلال التراكم الحاصل في هذا المجال، نذكر بعض تجلياته كالتالي:

أولاً: هيكلية وإصلاح الشأن الديني انطلاقاً من أفكار ومشاريع تتبناها الدولة في خدمة الوحدة الدينية، وتكريس احتكار الدولة للشأن الروحي، بإعلان حماية المعتقد وتوحيد تدبير الشأن الديني بالمملكة، وكذلك إضفاء الطابع الرسمي لدين الدولة وفق مبادئ راسخة في الممارسة الدينية للمغاربة، والتي تعتمد منهج الوسطية والاعتدال، وتأسيس مضمونه الدستوري والقانوني على ثوابت معتمدة مذهباً وممارسة وإفتاء، ما مكن في مراحل معينة من إشعاع هذا النموذج على المستوى الدولي، خصوصاً في شقه المرتبط بضبط الوعظ والإرشاد الدينيين، وتكوين الأئمة، ما شكل عرضاً مطلوباً من قبل دول متعددة في إفريقيا وأوروبا، خصوصاً أمام تنامي ظواهر الإرهاب والتطرف، على اعتبار أن فكرة التربية الدينية السليمة والمؤطرة تشكل أحد المداخل المهمة في الحد من هذه الظواهر ومواجهتها.

ثانياً: اعتبار المغرب "نقطة تماس حضارية"، لما يشكله من التقاء فريد للحوار والتواصل على المستوى الدولي، سواء من الناحية التاريخية أو من الناحية الجغرافية التي تجعل منه ملتقى للقارات والحضارات والثقافات، ما يضيف لفعله على المستوى الدولي نوعاً من الهامش في الفعل والتفاعل، من خلال ما يصطلح عليه في الدراسات الدولية بـ"القوة الناعمة"<sup>9</sup>.

ثالثاً: احتلال المغرب لمكانة فعلية وواقعية داخل القيادات الدينية بالعالم، فهو جزء مما أفضل تسميته بـ"الخارطة الدينية بالعالم"، فهو واحد من الأنظمة السياسية المعاصرة التي تمنح للبعد الديني شرعية دستورية وقانونية وتديرية، وفي نفس الوقت يشكل البعد الديني لديها عامل إشعاع في المحيط الدولي، وبناء محاور للفعل والتفاعل على أساس الدبلوماسية الدينية، وهو كذلك عامل يسعى إلى تثبيت الوحدة على النطاق الوطني، كعنصر غير سياسي لغايات ضمان الأمن الروحي داخل المجتمع.

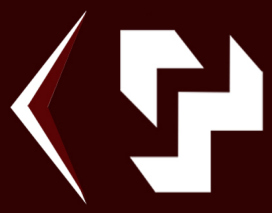
رابعاً: الزيارة التاريخية لبابا الفاتيكان "فرانسيس الثاني" في 31 مارس 2020، والتي اعتبرت حدثاً دولياً كبيراً، خصوصاً في فترة طغى عليها الفكر المتطرف، وتصاعد موجات "الإسلاموفوبيا"، على اعتبار مجموعة من الأحداث والمواقف والتوجهات الفكرية المتطرفة والمتشددة والتي تدعو إلى التطرف العنيف، كانت نشطة آنذاك، واحتلت جزءاً من النقاش الدولي المحتدم، منها الحدث

<sup>7</sup> - "الأمين العام يناشد الإنسانية المشتركة" في جميع الأديان من أجل التصدي لفيروس كورونا"، هيئة الأمم المتحدة 2020/05/12، شوهد في 2020/05/15، في:

<https://news.un.org/feed/view/ar/story/2020/05/1054732>

<sup>8</sup> - شارك في هذا الاجتماع عدد من الفعاليات الدينية مثل: /اميغيل أنخيل أبوسو غيشوت، من الكنيسة الكاثوليكية / وأحمد عبادي رئيس الرابطة المحمدية للعلماء، من الغرب كنيس بارك إيست في نيويورك، والسفير لدى تحالف الحضارات

<sup>9</sup> - للمزيد حول المفهوم، انظر: جوزيف س. ناي، "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، تقديم عبد الرحمن الثنيان، ترجمة وتحقيق محمد البجيرمي، الكويت، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية 2012.



## آائآة كوففء-19

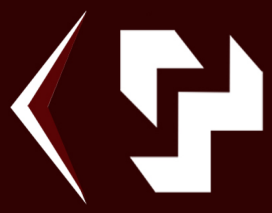
الإرهابف الدموف بنفوزفلالنءا؁ وءطور الأءءاء بشكل ءرامف فف الأراضف الفللسءفنففة المءءلة؁ وءصاعء الفكر الفمفنف المءطرف والشعبوفة بأوروباء...

مما شكل فرصة لإعلان ءبرئة الأءفان من ءفاقم هءه الظواهر؁ وإعلان مواقف وءءابفر مشءركة بفن مؤسءف إماراة المؤمنفن والفاءكان؁ من أبرز نءائآها الإعلان عن "نءاء القءس" وءءوقفع علفه؁ وءءعوة من ؤلاله إلى صون وءعزفز الطابع الخاص المءءءء الءفاناء وءبعء الرورف والهوفة الأقفاففة الممفزة للقءس الشرف<sup>10</sup>.

<sup>10</sup> - "ملك المغرب وبابا الفاءفكان فوقعان 'نءاء' لءمافة القءس"؁ الجزفرة مباءر 2019/03/31؁ شوهد فف 2020/06/12؁ فف:

<http://mubasher.aljazeera.net/news/ملك-المغرب-وبابا-الفاتيكان-يوقعان-نداء-لحماية-القدس>





المبحث الثاني: التدابير التنفيذية للجهاز التكنوقراطي

### المطلب الأول: أنشطة الجهاز الدبلوماسي في المحافل الدولية

في إطار استمرارية عمل الجهاز الدبلوماسي، ومشاركة المغرب في المحافل الدولية المختلفة في زمن الجائحة، نسجل مجموعة من الاتصالات التي أجراها وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج في هذه المرحلة، وحضوره ممثلا للقطاع في جلسات البرلمان بمجلسيه لشرح أداء الدبلوماسية المغربية، ومشاركته باسم المملكة المغربية في مجموعة من المنتديات الدولية واللقاءات والمحافل التي عقدتها المنظمات الدولية الحكومية المختلفة، وإن كان موضوع كوفيد-19 هو المهيمن على جل التحركات التي طبعت هذه المرحلة، إلا أن ملفات سياسية وأخرى اقتصادية كانت ضمن التفاعل الحكومي مع شركاء المغرب الدوليين نذكر أهمها على النحو التالي:

#### • اجتماع قمة مجموعة الاتصال لحركة عدم الانحياز:

في يوم الاثنين 4 يونيو 2020 عقد اجتماع قمة مجموعة الاتصال لحركة عدم الانحياز، عبر تقنية "الفيديو" الهدف الأساسي منها هو التفكير في صيغ التعاون المشترك، خصوصا في الأزمة العالمية الراهنة، وسيل تجاوز تداعياتها، إلا أن المغرب واجه في هذا الاجتماع إثارة الجزائر لموضوع الصحراء المغربية وفق تصورهما المعادي لوحدة المملكة، في غياب أي سياق موضوعي لذلك، ما خلف نوعا من الاستفزاز للحضور المغربي واعتبر تطاولا، فكان الرد على هذا الفعل عبر كلمة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، حين قال: "إن دولة مجاورة - يقصد الجزائر- تواصل تغذية الانفصال بالرغم من الظروف الاستثنائية الحالية وتحويل موارد ساكنها لفائدة مبادرات تروم زعزعة الاستقرار الإقليمي"<sup>11</sup>.

#### • الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية على المستوى الوزاري في منظمة التعاون الإسلامي:

في 11 يونيو 2020 شارك المغرب في الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية على المستوى الوزاري في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد عن بعد، لمناقشة الإجراءات الأحادية الجانب التي تعتمدهم الحكومة "الإسرائيلية" القيام بها لضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، اعتبر خلاله المغرب أن هذه الخطوات والإجراءات ستشكل انتهاكا واضحا لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، وتقويضا لكل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل الذي يتطلع إليه المجتمع الدولي.

#### • الاجتماع الوزاري الأول للتحالف الدولي من أجل الساحل:

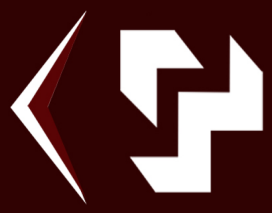
في 12 يونيو 2020 شارك المغرب في الاجتماع الوزاري الأول للتحالف الدولي من أجل الساحل، والذي اعتبر فيه وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، أن منطقة الساحل تمثل بالنسبة للمغرب أكثر من مجرد فضاء جوار جغرافي، وإنما فضاء انتماء تاريخي وثقافي وسياسي وجيو-استراتيجي.

#### • زيارة وزير الخارجية المغربي لتونس:

مغاربيا نسجل الزيارة التي قام وزير الخارجية المغربي لتونس، والتي اعتبرت الأولى من نوعها لمسؤول حكومي خارج التراب الوطني منذ إعلان قانون حالة الطوارئ الصحية بالبلاد في 20 مارس 2020، حيث حمل رسالة من الملك محمد السادس إلى الرئيس التونسي سعيد قيس، وفي قراءة لهذه الزيارة وتوقيتها يلاحظ أنها تزامنت مع تطورات متعددة في المنطقة، خصوصا تلك التي

<sup>11</sup> - "كوفيد-19. السيد ناصر بوريطة: دولة مجاورة تواصل تغذية الانفصال وتحويل موارد ساكنها بهدف زعزعة الاستقرار الإقليمي"، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، 04/05/2020، شومد في 02/06/2020، في:

/كوفيد-19-السيد-ناصر-بوريطة-دولة-مجاورة-تواصل-تغذية-الانفصال-وتحويل-موارد-ساكنها-بهدف-زعزعة-الاستقرار-الإقليمي. <https://www.diplomatie.ma/ar/>



تهم الوضع الليبي، وكذلك تطورات تهم العلاقات المغربية الجزائرية، حيث لوحظ زيارة وزير الخارجية الجزائري إلى موريتانيا بشكل متزامن تقريبا.

إن هذه النماذج التي استقيناها لمشاركات متنوعة للدبلوماسية المغربية، توضح أن زمن الجائحة لم يثبها عن التفاعل داخل المحافل الدولية، باعتبارها فضاءات للحوار والترافع عن انشغالات المملكة، في هذه الظرفية، مع تسجيل أن غالبية اللقاءات الدولية اعتمدت أساسا على تفعيل آليات الاتصال الإلكتروني، وولوج العالم الرقمي بشكل غير مسبوق في زمن الجائحة، جراء الإغلاق الاحترازي المعمول به في جل دول العالم، ما شكل فرصة للسؤال المتجدد حول التدبير الرقمي في مجال التعامل الدولي، واعتباره أمرا جديرا بالدراسة والتحليل والتقييم<sup>12</sup>.

ومن الملاحظات الجوهرية في هذا السياق، أنه في الوقت الذي كان فيه المغرب يركز جهوده في مواجهة أزمة "كورونا" عمدت الإدارة الجزائرية في مناسبات مختلفة وفي فترة قصيرة كذلك، إلى إقحام الموضوع الخلاف الأول بين البلدين، والمتعلق بقضية الصحراء المغربية، إذ لم يفوت الرئيس "تبون" خروجه الإعلامي الأول في 31 مارس 2020، لمخاطبة الجزائريين حول تدبير الجائحة، دون الحديث وبشكل "مستفز" عن مسألة الصحراء، وربطها بموضوع القضية الفلسطينية العادلة، وموضوع السيادة الجزائرية في غير سياق أو مناسبة. وهو ما كرره في اجتماع مجموعة دول عدم الانحياز كما تمت الإشارة، ما يخلق نوعا من الريبة المنذرة بتوتر جديد في العلاقة بين البلدين، خصوصا في هذه الظرفية التي تعرف وضعية استثنائية على الصعيد الدولي، كان الأولى أن يفتن فيها الجميع إلى دقة المرحلة، وما يحفها من مخاطر، وما تستدعيه من تعاون لتجاوز آثارها.

### المطلب الثاني: التدابير ذات الصلة المباشرة بالجائحة (دبلوماسية تدبير الجائحة)

اتخذت مجموعة من التدابير المرتبطة بشكل مباشر بمواجهة الجائحة، منها ما اتخذ شكل قرارات حكومية وقائية خصوصا تلك المتعلقة بإغلاق الحدود الجوية والبحرية والبرية للمملكة. والاستثناءات المتعلقة بها، ثم العمل الدبلوماسي المكثف في استدعاء العلاقات الدولية للمغرب بخصوص جلب الاحتياجات الطبية الضرورية، والتي تميزت بتنوع مصادرها، وفي هذا الصدد يمكن تسجيل عدة مستويات من التحرك.

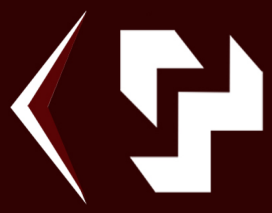
فمنذ الإعلان عن الحالة الأولى المؤكدة للإصابة بمرض كوفيد-19، بالبلاد، باشرت الإدارة المغربية اتخاذ مجموعة من القرارات بشكل متدرج بلغت ذروتها مع الإعلان يوم 17 مارس 2020 عن جلسة عمل لتتبع وتدبير انتشار وباء فيروس "كورونا" بالمغرب، برئاسة الملك محمد السادس وقيادته المباشرة، تبعها اتخاذ عدد من القرارات الحاسمة من الناحية الإجرائية والمالية عن طريق مجموعة من التدابير الإجرائية والقانونية اللازمة لذلك، بلغت أزيد من 300 إجراء إلى حدود يوم 13 أبريل 2020 حسب ما صرح به سعد الدين العثماني رئيس الحكومة خلال الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسات العامة بمجلس النواب<sup>13</sup>.

وبخصوص جلب المعدات الطبية اللازمة لمواجهة الجائحة، قامت الإدارة بخطوات متعددة لتأمين احتياجات المملكة باعتماد "تعددية المصدر"، والاستثمار في كل المحاور التي طورت علاقاتها الإستراتيجية معها، خصوصا الشركاء التقليديين كالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى محاور أخرى مثل الصين الشعبية، وروسيا الاتحادية، وكوريا الجنوبية، وهي مسألة دقيقة بالنظر للضغط الذي مثله اجتياح فيروس "كورونا"، والضغط على الجهات المصدرة للمعدات الطبية عبر العالم.

<sup>12</sup>- للمزيد من التفصيل: إيهاب خليفة، "القوة الإلكترونية: كيف تدير الدول شؤونها في عصر الأنترنت"، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص7.

<sup>13</sup>- "رئيس الحكومة: اتخذنا أزيد من 300 إجراء لمواجهة آثار جائحة كورونا" رئاسة الحكومة المغربية، في 13/04/2020، شوهده في 18/04/2020، في:

<https://www.cg.gov.ma/ar/لما-جائحة-كورونا/رئيس-الحكومة-في-البرلمان/رئيس-الحكومة-اتخذنا-أزيد-من-300-إجراء-للمواجهة-أثار-جائحة-كورونا>



ما يفيد على أن هناك تطور في أداء السياسة الخارجية للمغرب في زمن الجائحة، يتطلع إلى الاستمرار في تنوع وجهات تصريف هذه السياسة، وهو أمر بات ملحا، خصوصا أمام التداعيات الاقتصادية والسياسية المحتملة في ظل الواقع الدولي المأزوم والغامض..

ونذكر في هذا الإطار بعض التدابير المعلنة في مواجهة الجائحة عبر اتصالات وتعاقدات مختلفة، برزت ملامحها من خلال العرض الذي تقدم به وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، أمام مجلس المستشارين يوم 9 يونيو 2020، حين عبر على أن عمل الدبلوماسية المغربية ساهم بكل وسائله وشراكاته واتصالاته في دعم الجهود الوطنية في مواجهة الجائحة عبر مجموعة من الخطوات، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: تعزيز المنظومة الصحية الوطنية عبر تسهيل تزويدها بالتجهيزات الطبية والمعدات المخبرية ومستلزمات الفحوصات الضرورية، بالعدد والجودة والضمانات المطلوبة؛

ثانياً: السهر على مواكبة المبادرات الملكية التضامنية تجاه العمق الإفريقي للمغرب لمواجهة الجائحة وتديبرها؛

ثالثاً: توجيه التعاون المالي والدولي باتجاه صندوق "كورونا"؛

رابعاً: تحسيس الشركاء الدوليين بالمجهودات الوطنية لمكافحة هذا الوباء، وضرورة دعم هذا المجهود تقنيا ومادياً؛

خامساً: استثمار المحافل الدولية المتاحة للتعريف بالمقاربة التي اعتمدها المملكة والتعبئة الوطنية الاستثنائية التي شهدتها البلاد<sup>14</sup>.

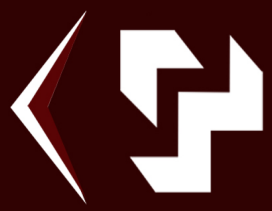
ونشير في هذا الصدد، إلى الاتصال الذي جمع وزير خارجية الصين الشعبية "آن وانغ اي" والمغرب ناصر بوريطة، يوم 21 مارس 2020، حيث تم الترحيب خلاله بتعاطف وتضامن الجانب الصيني مع الشعب المغربي، مؤكداً الحرص على الاستفادة من تجربة دولة الصين وخبرتها في مواجهة مثل هذه الأزمات، وأن المغرب سيمضي قدماً في التعاون وتبادل الخبرات مع القطاعات الطبية الصينية.

وأشارت العديد من المصادر الإعلامية أنه في اليوم الموالي انتقلت طائرتي شحن تابعتين للخطوط الملكية المغربية نحو الصين يوم 22 مارس 2020، لتحميل مساعدات صينية عبارة عن معدات طبية، لمواجهة خطر تفشي جائحة "كورونا" بالمغرب، كإعلان لبدء التعاون في هذا المجال.

في 26 مارس 2020 قدمت الحكومة الأمريكية دعماً مالياً للمغرب يقدر بـ (6,6 مليون درهم) لمساعدته على مواجهة انتشار فيروس "كورونا"، من أجل تجهيز وتحسين قدرات مختبراته على إجراء اختبارات كوفيد-19 على نطاق واسع، وأيضاً تنفيذ خطة الطوارئ الصحية العمومية<sup>15</sup>.

<sup>14</sup> - "عرض وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة القاطنين بالخارج"، 09/06/2020 صفحة مجلس المستشارين / البرلمان المغربي على "الفيسبوك" تسجيل النقل المباشر، (تفريغ خاص: المركز المغربي للدبلوماسية الموازية وحوار الحضارات)، شوهد في 12/06/2020، في: <https://www.facebook.com/chambreconseillers.official/videos/3093525934045323/>

<sup>15</sup> - "الحكومة الأمريكية تمنح المغرب دعماً إضافياً من أجل التصدي لوباء كورونا المستجد COVID-19"، السفارة الأمريكية والقنصلية في المغرب في 26/03/2020، شوهد في 18/04/2020، في: <https://ma.usembassy.gov/ar/>



## جائحة كوفيد-19

هذا في وقت عاد فيه النقاش إلى العلاقات التي تربط الولايات المتحدة بحلفائها الدوليين<sup>16</sup>، ومدى ريادتها في تقديم العون لهم في هذه الأزمة، خصوصا دول أوروبا الغربية الأكثر تضررا جراء انتشار الفيروس التاجي، خصوصا في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا<sup>17</sup>.

وفي علاقة المغرب مع الاتحاد الأوروبي، أعلنت المفوضية الأوروبية يوم 27 مارس 2020 عن تقديم دعم للمغرب من أجل تعزيز ودعم تدابير المتخذة لمحاصرة وباء فيروس "كورونا"، بمبلغ (450 مليون أورو)، منها (150 مليون أورو) تخصص بشكل فوري للصندوق المحدث الخاص بتدبير الجائحة.

وتضمن البيان الصحفي المشترك الذي صدر عقب الاتصال الهاتفي بين وزير الخارجية المغربي، والمفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار ومفاوضات التوسع، أن المغرب يرحب بالثقة التي وضعها فيه الاتحاد الأوروبي من خلال إعادة تخصيص (150 مليون أورو) على نحو فوري، تحديدا لحاجيات الصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد-19.

وتفعيلا لبرنامج الاتحاد الأوروبي أعلن يوم 19 ماي 2020 عن عقد اتفاقية مع المغرب، بقيمة 1,1 مليار درهم (100 مليون أورو) وقعها من الجانب الأوروبي سفيرة الاتحاد الأوروبي بالمغرب، ومن الجانب المغربي كل من وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون، ووزير الصحة خالد آيت الطالب، بشأن دعم وتمويل الأنشطة الصحية ومخطط الإصلاح الذي تشرف عليه وزارة الصحة، وشكلت هذه الاتفاقية جزء من الدعم الاستعجالي للاتحاد الأوروبي لمكافحة كوفيد-19.

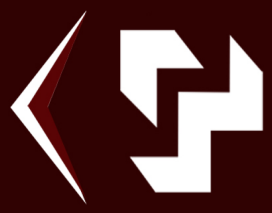
وتنفيذا لهذا الدعم قدم الاتحاد الأوروبي في 26 ماي، لصالح ميزانية المغرب، تمويلا بلغ أكثر من 1,7 مليار درهم (157 مليون أورو) في إطار برامج دعم الاتحاد الأوروبي، لاسيما في مجال الصحة، ومجالات الحماية الاجتماعية، والتكوين والتعليم، والقدرة التنافسية للمقاولات، والنمو الأخضر، ليتم استكمال أجراء رصد تمويلات أخرى بحلول نهاية سنة 2020، تصل قيمتها إلى أزيد من 3 مليارات درهم (300 مليون أورو)، للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة الصحية، لاسيما من خلال برنامج خاص بـ"الدعم الأوروبي للاستجابة لأزمة كوفيد-19".

وبخصوص التدابير الوقائية التي قام بها المغرب لمواجهة الجائحة، قررت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة القاطنين بالخارج، إغلاق الحدود الوطنية أمام الرحلات التجارية للركاب بشكل تدريجي ما بين 3 و15 مارس 2020. حيث اتسم هذا الإجراء بنوع من التدرج في تنفيذه، ففي 3 مارس تم الإغلاق مع إيطاليا، ثم بعد ذلك مع إسبانيا، ليشمل الإغلاق فيما بعد 15 دولة أخرى، وذلك قبل أن يتخذ قرار الإغلاق التام لكل المعابر البحرية والجوية والبرية للمملكة، وذلك يوم 15 مارس 2020، كإجراء ضروري في وقف أثر الجائحة، مما كان له الأثر الحاسم في حصر تشفي الوباء داخليا.

وإن كان هذا القرار من التدابير الاحترازية التي اتخذتها الدولة المغربية، إلا أنه خلف من جهة أخرى تداعيات جانبية خاصة على المغاربة الذين كانوا متواجدين خارج التراب الوطني حينها، وهو السياق الذي سنعود إليه أثناء التطرق إلى ملف العالقين في المطلب الموالي.

<sup>16</sup>- للمزيد من التفصيل انظر، نسرين محمد، نمر عواد، "السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا الغربية..دراسة في استمرارية حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، رسالة، جامعة بيرزيت 2006، ص.187.

<sup>17</sup>- عبد الفتاح البلمعشي، حوار، "الولايات المتحدة ظهرت بمظهر الدولة الأنانية في التعاطي مع أزمة كورونا" جريدة المساء، 2020/03/28.29.



### المطلب الثالث: تدبير عودة العالقين / الملف الصعب

إن ملف العالقين، أخذ من جهود الإدارة والبعثات الدبلوماسية والقنصلية حيزا كبيرا، في سبيل تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية للعالقين بالخارج، طيلة فترة إغلاق الحدود في وجه تنقل الأشخاص، والتي استمرت عمليا منذ 15 مارس وإلى غاية 30 ماي، عندما بدأت عملية استقدام المغاربة العالقين بالجزائر. باستثناء المواطنين العالقين بمدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، الذين تم استقدامهم قبل هذا التاريخ في 15 ماي 2020، ولكن طول مدة الإغلاق واستمرار هذه الوضعية، جعل من تكلفة تدبير هذا الملف تبدو باهظة ومنهكة، خصوصا في غياب إجراءات عملية منذ البداية لعودة العالقين من وإلى التراب الوطني، ما خلف نوعا من عدم الرضا لدى جهات سياسية ومدنية وإعلامية ولدى العالقين أنفسهم.

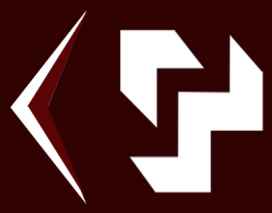
ومهما كانت الأسباب والمسببات التي حالت دون تدبير هذا الملف بشكل مستعجل، سواء كانت هذه الأسباب طبية، جراء التخوف من انتشار العدوى التي قد يسببها دخول 30 ألف شخص حسب مصادر إعلامية، وهو رقم تتحفظ على دقته السلطات الرسمية المعنية، أو كان سبب ذلك أمرا آخر، ذو طبيعة تديرية أو أمنية، أو غير ذلك، فإن عودة آلاف المغاربة العالقين بالخارج جراء الإغلاق، شكل علامة استفهام كبرى، أجمت الانتقادات الموجهة للحكومة، واتهامها بالتماطل، خصوصا أن عددا من الدول قامت بتدابير فورية وملهمة في هذا الباب، سواء في أوروبا وآسيا وبعض دول الخليج العربي.

زاد من صعوبة هذا الملف، عدم توفر معلومات مستفيضة حوله من قبل الجهاز الحكومي المعني، حيث ساد الانتظار إلى غاية 09 يونيو 2020، حين قدم وزير الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، عرضا حول تصور الحكومة بمجلس المستشارين، تناول فيه مجموعة من المعطيات بخصوص تدبير وضعية المواطنين والمواطنات المغاربة العالقين بالخارج، بسبب إغلاق الحدود، ضمن التدابير الوقائية لمواجهة جائحة "كورونا"، مع التأكيد على أن عملية إعادة المغاربة العالقين هاته لا تشمل الأشخاص الذين غادروا المغرب على أساس وثيقة إقامة دائمة أو مؤقتة، وأن الحكومة ليس لها أي سقف محدد ودقيق لعدد هؤلاء العالقين، ثم الحرص على الطابع الإنساني الذي يميز هذه المرحلة، وذلك انطلاقا من مجموعة من العناصر نوردها فيما يلي<sup>18</sup>:

• اعتبار عودة العالقين حق ثابت غير قابل لا للمساومة ولا للمزايدة، تقتضي المسؤولية ربطه بالتحضير الجيد، وبمؤشرات تحسن الحالة الوبائية انطلاقا من 30 أبريل 2020، مع التأكيد على أن إرجاع المواطنين لا يتوقف على توفير الطائرات والبواخر واستصدار رخص التحليق أو الإبحار، بل يتطلب تيير الظروف الملائمة وتأمين تنظيم محكم يستبق جميع الفرضيات والمخاطر، ويضمن عودة المواطنين في ظروف السلامة المثلى لهم ولدويهم ومحيطهم.

• انطلاق عملية العودة بمجرد توفر الظروف المناسبة، حيث انطلقت عملية الإرجاع ابتداء من منتصف ماي بالنسبة للعالقين في مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين الذين قدر عددهم ب 496 شخصا، ثم تلتها الجزائر، بإعادة حوالي 607 من المواطنين، 300 منهم من العاصمة الجزائر في 30 ماي 2020، ومن منطقة وهران بلعباس 305 شخصا في 4 يونيو 2020. على أن تستمر السلطات في استكمال عودة جميع المغاربة العالقين، وفق مقاربة شمولية تباعا، حيث برمجت إعادة المواطنين العالقين بإسبانيا ابتداء من 12 يونيو 2020، انطلاقا من

<sup>18</sup>- عرض وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة القاطنين بالخارج، "، 09/06/2020 صفحة مجلس المستشارين/ البرلمان المغربي مرجع سابق.



الجنوب الإسباني ثم مدريد ثم كاتالونيا ثم منطقة الباسك، لتتسع العملية بعد ذلك إلى تركيا وفرنسا ودول الخليج والدول الإفريقية.

• تطبيق إجراءات إلزامية كاستغلال ثلثي المقاعد المتوفرة في الطائرات مثلا، تحقيقا للتباعد ومسافة الأمان، وتنظيم حجر صحي جماعي إلزامي لمدة 9 أيام في فنادق مصنفة تم إعدادها لهذا الغرض، وتعزيزها بتدابير صحية وأمنية مناسبة، وتم تعبئة عشرات الأطر الصحية والأمنية لهذا الغرض.

• القيام وجوبا بتحليلين مخبريين لكل عائد، عند الوصول وعند انتهاء فترة الحجر الصحي، وفي حال وجود حالة إصابة كما هو الشأن بالنسبة للمرحلين من مدينة مليلية المحتلة حيث سجلت حالة إصابة واحدة، وست 6 حالات مؤكدة لدى المتقدمين من الجزائر، يتم القيام بتحليل ثالث وتحديد الأشخاص المخالطين للتأكد من خولهم من هذا الفيروس.

• تقديم مساعدات مادية للمواطنين الذين نفذت مواردهم، حيث تم التكفل بـ 6852 مواطن من حيث الإيواء، والتغذية، والعلاج والمواكبة النفسية، واقتناء الأدوية، وتغطية تكاليف العمليات الجراحية والولادة وحصص العلاج، بما في ذلك العلاج الكيماوي، والأشعة، وتصفية الدم، وتوفير مستلزمات لدوي الأمراض المزمنة، كما تتابع الوزارة وضعية العالقين عن طريق خلية محدثة لهذا الغرض، وعن طريق مركز الاتصال الذي تلقى من 15 مارس إلى 10 يونيو 2020، أكثر من (236 ألف اتصال) بالإضافة إلى (110 ألف و147 اتصال) تلقتها خلية الأزمة المحدثة سواء مع الإدارة المركزية أو بالسفارات والقنصليات.

• شملت إجراءات المواكبة كذلك، التدخل لدى دول الاستقبال لتمديد صلاحية تصريح الإقامة، وتعبئة شبكة من المحامين بالخارج في 14 دولة من مختلف القارات، بأوروبا وأمريكا وإفريقيا لتوفير استشارات وتوجيهات قانونية مجانية عن بعد، بالإضافة لرفع سقف مخصصات من العملة الصعبة للراغبين فيها من (45 ألف درهم) إلى (65 ألف درهم)، كما تم تخصيص الدعم للمتوفين من المغاربة الذين لا يتوفرون على عقود التأمين لهذه الغاية.

• وبالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج العالقين بالتراب الوطني، قامت الدولة بإحصائهم، بعد قرار إغلاق حدود دول إقامتهم والحدود الوطنية، وذلك قصد تسهيل عودتهم إلى بلدان الإقامة، ويقدر عدد المغاربة العالقين الذين غادروا التراب الوطني، أزيد من (31 ألف و130 شخصا) تمت مساعدتهم على العودة إلى حدود يوم 20 يونيو 2020<sup>19</sup>.

<sup>19</sup>- نفس المرجع السابق.

من خلال الأمثلة التي سقناها في هذه المقالة، نلاحظ أن القرارات ذات البعد الاستراتيجي تم اتخاذها من قبل صانع القرار في السياسة الخارجية، فهي مبادرات خالصة للمؤسسة الملكية، مثل مبادرة إحداث آلية إفريقية للتنسيق والتعاون بين دول القارة لمواجهة جائحة كوفيد-19 وتداعياتها، التي أعلنت بقرار من الملك، وهو ما يؤكد استمرارية أولوية البعد الإفريقي في السياسة الخارجية للبلاد.

وتم اعتبار كل من اجتماع الأمم المتحدة حول دور الدين في مواجهة الأزمات، الذي انعقد بدعوة من بعثة المملكة المغربية في فترة الجائحة، ومبادرة بيت مال القدس بشأن تقديم مساعدات عينية لمؤسسات وأفراد بالقدس الشريف جراء هذه الأزمة، من "المبادرات الخاصة"، كونهما لا يدخلان ضمن التدابير الأخرى ذات الطبيعة الدبلوماسية التنفيذية العادية، خصوصا حين ربط هاتين المبادرتين بالصفة الدستورية التي يتمتع بها الملك كونه أميرا للمؤمنين، وصفته الدولية في علاقة بمنظمة التعاون الإسلامي كونه رئيسا للجنة القدس، إحدى اللجان الدائمة بالمنظمة.

إن التقييم الموضوعي للدبلوماسية المغربية خلال جائحة كوفيد-19، يمكن تناوله من زاويتين اثنتين، الأولى هي قراءة حدود وأبعاد هذه الدبلوماسية، والثانية محاولة ربطها بالواقع الدولي، وما قد يتطلبه من محاذير بالنظر للتحويلات المفترضة في السياسة الدولية.

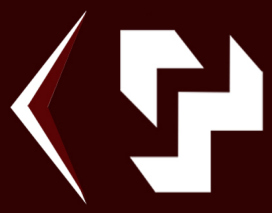
ومن الخلاصات الأساسية بشأن حدود وأبعاد الدبلوماسية المغربية في هذه الفترة، يمكن ملاحظة أنها تميزت بالطموح في ظل الاستمرارية، وأنها متعددة الأبعاد والمسارات، وأنها اهتمت بتوسيع هامش تفاعلها، وبقيت منضبطة للتوجه العام الذي تتبناه السياسة الخارجية المغربية من الناحية الاستراتيجية، وذلك من خلال:

أولا: التفاعل في المحاور الاستراتيجية للفعل الخارجي للمملكة، على مستوى العلاقات المغربية الإفريقية وتعزيز الدور المعلن للمغرب كمنافس قاري، وفي علاقة بالاتحاد الأوروبي حافظت على استمراريته بشكل معقول، وأيضا التفاعل داخل الفضاء الأممي، انطلاقا من مسارات دبلوماسية متعددة، وظفت بشكل متواز كل الأبعاد الاقتصادية والتعاونية والدينية والإنسانية بشكل متداخل لتصريف هذه السياسة.

ثانيا: التفاعل السريع في بداية أزمة كوفيد-19 مع الصين الشعبية، وروسيا الاتحادية، وكوريا الجنوبية، يفسر المضي في مبدأ تنوع الشراكات الاستراتيجية للمغرب على المستوى الدولي.

ثالثا: مبادرة تقديم مساعدات مباشرة لعدد من الدول، حققت مجموعة من الأهداف، منها إبراز التطور الذي حققته صناعة المنتجات الطبية المرتبطة بالجائحة بالمغرب، والقدرة "اللوجستية" المتعلقة بتوصيلها عبر جسر جوي تابع للخطوط الملكية المغربية، بالإضافة للتعنئة الإدارية لمواكبة هذه العملية، ومن جانب آخر إبراز حجم العلاقات التي تتمتع بها المملكة في المجال الإفريقي وهي سبب مباشر لإنجاح هذا النوع من المبادرات، كل ذلك شكل نوعا من الدبلوماسية العامة التي قدمت المغرب على أنه دولة قادرة على الفعل والتفاعل في مجال التعاون الدولي رغم ظروف الجائحة الصعبة والمعقدة.

رابعا: استبعاد الملفات السياسية، وعلى رأسها قضية الصحراء، والعلاقات المغربية الجزائرية، وغيرها من الملفات الأخرى التي قد تعطل التركيز الكامل على تدبير الجائحة وطنيا ودوليا، إذ اكتفت الدبلوماسية المغربية بتسجيل الموقف عند الضرورة، كما كان الحال إزاء إثارة الجزائر لملف الصحراء في أكثر من مناسبة، أو اتجاه سياسة إسرائيل الاستيطانية بالأراضي الفلسطينية المحتلة -كما أسلفنا- ويلاحظ في هذا السياق أن المغرب خصوصا في علاقته مع الجزائر، لم يتورط في الانجرار نحو التصعيد، ما كان سيؤثر لا محالة على الأهداف المسطرة لهذه المرحلة.



## جائحة كوفيد-19

وبالنظر إلى الواقع الدولي، وما تعلنه الدول والمؤسسات الدولية من أرقام ومؤشرات، نستطيع القول أن التدبير الدولي للمستقبل قد تتنازعه فرضيتين على الأرجح، إما البحث عن مخرجات "تعاونية" على المستوى الدولي، وهذا مفيد للغاية، خصوصا بالنسبة للدول التي تتمتع بأرضية تشاركية فاعلة ومؤهلة، وقد يكون للمغرب موقعا تفاوضيا واعداء إزاءها.

أو تبني مخرجات "تصارعية"، باختيار الطريق السهل لتعويض خسائر هذه الأزمة، عبر إذكاء الاضطرابات الداخلية بالدول المهيأة لذلك، وإذكاء النزاعات والحروب. وهي أمور رهينة بتصوير المجموعات المؤثرة في السياسات الدولية، التي تمثل (المركب الصناعي العسكري في العالم)، وأيضا الجهات ذات المصلحة في خلق عالم مضطرب لاستمرار هيمنتها السياسية والاقتصادية والمالية.

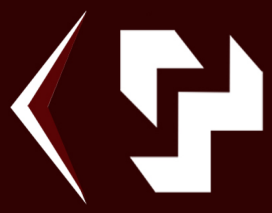
إنها محاذير لا بد أن تشكل موضوعا لتفكير دول الجنوب، وتنظيماتها الدولية، فالسبيل لمواجهة السيناريو "التصارعي"، هو القدرة على الممانعة، والبحث عن صيغ جنوب-جنوب، قادرة على دعم التصور الدولي للخروج من الأزمة، وكذا الاتجاه نحو صيانة التماسك الاجتماعي داخل هذه الدول، وتعزيز القرارات السيادية، ودعم الاقتصاديات المحلية، وأساسا تشجيع استمرارية الثقة بين الدولة والمجتمع، التي برزت أثناء مواجهة الجائحة في العديد من هذه الدول.

من جهة أخرى، نلاحظ أن تحولات مهمة برزت في فترة الجائحة، وجب التعاطي معها باهتمام كبير، منها الاستثمار في الثورة المعلوماتية بشكل غير مسبوق، فرغم ظهور هذا النقاش على المستوى الدولي في فترات سابقة، خصوصا مع انتشار الانترنت، والتساؤل حول تدبير شؤون الدول في عصر الانترنت، والإدارة الالكترونية، والتجارة الرقمية، والتعليم الرقمي إلى غير ذلك، فإن هذه الجائحة شكلت نقلة نوعية في هذا المجال، ما يؤشر على أن الاستثمار في المجال الرقمي سيشكل موضوعا للمنافسة، ورقما أساسيا في معادلات التنمية ومكانة الدول وتصنيفها.

كما أن أهمية إعادة تشكيل الخارطة الاقتصادية عبر العالم، يتطلب قراءة متجددة في وضعية الصين والولايات المتحدة الأمريكية ودورها في النظام الدولي، دون إغفال أي تطور قد يطل العلاقة بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ما قد تتطلع إليه مجموعة "بريكس" BRECS التي تأسست سنة 2006، وتضم دول "البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا"، باعتبارها تمثل 23% من الناتج الإجمالي العالمي، و18% من التجارة العالمية، و42% من مجموع سكان العالم.

إن أي تطور في هذه العلاقات من شأنه أن يحفز دولاً أو مجموعات دولية، لتصير فاعلا بدرجة أقوى في مرحلة ما بعد جائحة "كورونا" إما بشكل منفرد، بالنسبة للدول المؤهلة للعب هذا الدور مثل اليابان وألمانيا، أو بشكل جماعي إذا توافرت الشروط لذلك، كدول الاتحاد الإفريقي، بهدف توسيع هامش حضورها في التوازنات الدولية مستقبلا، عند ظهور أي تحول في طبيعة الأنماط السائدة في العلاقات الدولية الراهنة.





### لائحة المراجع

#### الكتب

- \* إهاب خليفة، "القوة الالكترونية: كيف تدير الدول شؤونها في عصر الانترنيت"، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2017.
- \* Mats Lindgern، "إدارة القرن الواحد والعشرون القيادة والابتكار في اقتصاد الفكر"، ترجمة هبة عجيبة، القاهرة، العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى 2015.
- \* جوزيف س. ناي، "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، ترجمة وتحقيق محمد البجيرمي، الكويت، مكتبة العبيكان الطبعة الثانية 2012.

#### الدوريات

- \* جهاد ملحم، "العلم والحرب"، عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد 36، (2 أكتوبر 2007).
- \* محمد أشلواح، "المشاركة المغربية في عمليات حفظ السلام بإفريقيا.. مظاهرها وقراءة في بعدها الاستراتيجي"، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد 15 (دجنبر 2018).
- \* "الإستراتيجية المغربية في إفريقيا: رؤية شاملة ومتكاملة"، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، العدد 28 (غشت 2015).

#### الرسائل

- \* نسرین محمد، نمر عواد، "السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أوروبا الغربية دراسة في استمرارية حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، رسالة، جامعة بيرزيت 2006.

#### المنشورات الالكترونية في المواقع الرسمية

موقع منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

<http://www.emro.who.int/ar>

موقع هيئة الأمم المتحدة

<https://news.un.org/feed/view/ar>

موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

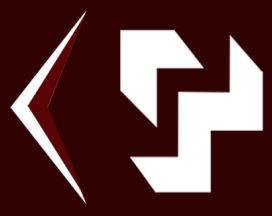
<https://www.diplomatie.ma/ar>

موقع وكالة المغرب العربي للأنباء

<http://www.mapexpress.ma/ar/actualite>

موقع منظمة التعاون الإسلامي

[https://www.oic-oci.org/page/?p\\_id=173&p\\_ref=58&lan=ar](https://www.oic-oci.org/page/?p_id=173&p_ref=58&lan=ar)



موقع الجزيرة مباشر

[http://mubasher.aljazeera.net/news\\_](http://mubasher.aljazeera.net/news_)

موقع رئاسة الحكومة المغربية

<https://www.cg.gov.ma/ar>

موقع السفارة الأمريكية والقنصلية في المغرب

<https://ma.usembassy.gov/ar>